

المرأة الإماراتية في ضوء أهداف التنمية المستدامة

"قراءة سوسيولوجية"

الدكتورة: نورة ناصر الكربي (باحث رئيسي)

استاذ مساعد بقسم علم الاجتماع جامعة الشارقة

دولة الإمارات العربية المتحدة

nalkarbi@sharjah.ac.ae

الدكتورة: شيخة ناصر الكربي

استاذ مساعد بجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية

دولة الإمارات العربية المتحدة

shaikha.alkarbi@mbzuh.ac.ae

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة دور المرأة الإماراتية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وقد تم فيها تحليل بيانات التقارير الرسمية المنشور من الجهات المحلية والعالمية والتي أتت لتسليط الضوء حول المرأة الإماراتية ودورها الفاعل في التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والدولي.

في هذه الورقة البحثية، تابعت عملية التنمية، من حيث مفهومها، وتعريفها، وأهدافها، والتخطيط لها، ومن ثم تناولت الورقة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومشاركة المرأة الإماراتية في التنمية وذلك في ظل توجهات الحكومة الإماراتية نحو تفعيل المرأة في عملية التنمية من جانب، وتعدد ميادين العمل والإنتاج من جانب آخر، وأخيراً تمت دراسة النتائج ومناقشتها.

وتبين خلال الدراسة النظرية للورقة البحثية هذه أن هناك عدد من النتائج ومن أبرزها؛ أن التنمية عملية متكاملة وشاملة، تقوم بها الدولة على مستوى التخطيط والتنفيذ والدعم المالي والإداري، ويشترك فيها كل أفراد المجتمع، ومؤسساته في القطاعين العام والخاص، هذا من جانب. ومن جانب آخر أظهرت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت تطوراً كبيراً في مجال التنمية بشكل عام، خاصة على مستوى الموارد البشرية وذلك بحسن الاستفادة من الإمكانيات المادية المتوفرة، وتنويع مصادر دخل الدولة. كما أشارت الدراسة إلى أن أفراد مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة يشاركون مشاركة حقيقية في عمليات التنمية التي تتبناها الدولة، مما عمل على تحقيق نتائج واضحة وملموسة وفي وقت أقل.

أما على مستوى مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية: فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة الإماراتية عملت على المشاركة بقوة في عمليات التنمية التي انتظمت دولة

الإمارات العربية المتحدة، منذ قيامها في العام ١٩٧٢م، تبنت المرأة الإماراتية عمليات التنمية بصورة فردية، حيث ساهمت أغلب النساء في ارتياد المدارس ومواصلة التعليم، مما جعلهن مؤهلات بقدر كبير للمشاركة جنباً الى جنب مع الرجل في عمليات التنمية في مختلف المجالات، شاركت المرأة الإماراتية في عمليات التنمية بمختلف فئاتها العمرية من سن مبكرة، وبمختلف درجات الـاهيل العلمي المتخصص، والجامعي، وفوق الجامعي، كذلك لعبت المرأة الإماراتية دوراً مقدراً في التنمية يصل الى مشاركة الرجل بصورة كاملة في التنمية عبر إشرافها على الأجيال الجديدة في المنزل، وفي سوق العمل خارج المنزل.

المقدمة:

تمثل التنمية الشاملة أبرز القضايا التي تشغل الدول والجماعات والهيئات ومنها الدول النامية، وهي قضية أصبحت بجوانبها المختلفة تحتل مكان الصدارة في اهتمامات ونشاطات الدول والهيئات الدولية وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبح مصطلح التنمية مرادفاً لرفع مستوى المعيشة واتخاذ الإجراءات الإيجابية والتدابير الاجتماعية والاقتصادية بغرض تحقيق التقدم والتغيير الاجتماعي، كما أصبحت معدلات التنمية في هذا المجال معيار لقياس تقدم الشعوب والمجتمعات المختلفة.^١

وتستهدف كافة الدول في مختلف قارات العالم، التنمية باعتبارها المؤشر الحقيقي والرئيس لقياس مدى تقدم المجتمع كأفراد، والدولة كنظام مجتمعي متقدم، حيث تضع كل دولة خطتها وأهدافها المتوقعة، ومجالات التنمية التي تسعى إليها، ومن ثم تبدأ عمليات التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، وقياس النتائج وقراءة المؤشرات المختلفة، وكل ذلك مما يسهم في تقدم المجتمع، أفراداً وجماعات، ويتم تحقيق الوفرة والرضا والتطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل ركنين رئيسيين في عمليات التنمية الشاملة.

وفي مؤشرات التنمية المستدامة في مختلف المجالات والحقول، تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً جيداً لهذه التنمية، حيث تطالعنا التقارير الصادرة عن الجهات الدولية مثل صناديق الأمم المتحدة، ومؤشرات النمو العربية والإقليمية بتحقيق الإمارات لمراتب تصنيفية متقدمة، مما يجعل تجربتها في التنمية مجالاً خصباً

١. شريف، محمد (٢٠٠٣). التعليم والتنمية البشرية في اليابان وأوجه الاستفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، العدد (٣٤)، دمياط، مصر.

لدراساتها والنظر في أسباب هذا النمو، ومدى انعكاسه على أفراد المجتمع، رجالاً ونساءً.

أولاً: تعريف التنمية:

يشير الواقع الى عدم وجود مفهوم أثار جدلاً ونقاشاً متناقضين أكثر من إثارة مفهوم التنمية، ولعل هذا الجدل والنقاش نتيجة اعتبار أن التنمية معيار نسبي لا يمكن وضع ضوابط موضوعية له، لذا كان تناول التنمية من زوايا متعددة تبعاً لتعدد أبحاث الباحثين في مجالات التنمية بكاملها. وبالطبع تتطلب التنمية بشكل عام تعاون كل الجهات لتحقيقها، وضرورة تكامل الجهود كافة لكي يحدث التغيير المنشود، ومواجهة الاحتياجات بمختلف أنواعها.^٢

ويعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التاريخية، بمعنى أن لهذا المفهوم بعداً تاريخياً من حيث تطوره، فلقد حظي مفهوم التنمية باهتمام الكثير من المفكرين، وخاصة منذ القرن التاسع عشر وما بعد ذلك، وهو يعتبر من المفاهيم شائعة الاستخدام لدى الكثيرين في مختلف شؤون الحياة.^٣

لذا كان تناول التنمية من زوايا متعددة تبعاً لتعدد أبحاث الباحثين في مجالات التنمية، ومن هذه التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية:

أ. التنمية بمعنى التغيير البنائي:

والتعريفات بهذا الشأن تؤكد أن عملية التنمية عملية مخططة تحوي مجموعة من الخطوات المرتبة والمنظمة بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

٢. إمام، أحمد عزمي (٢٠١٣). التنمية البشرية والإبداع الإداري دراسة نظرية تطبيق عملي معاصر،

المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر، ص ١٢.

٣. إمام، أحمد عزمي (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ١٣.

أفراد المجتمع مثل التعريف الذي ينظر الى مفهوم التنمية على أنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة متفق عليها وهي عملية تغير اجتماعي يؤدي حتماً الى تغير بنائي. كما تؤكد بعض التعريفات على أهمية العنصر البشري والمادي لتحقيق التنمية.

ومن هذه التعريفات يتم النظر الى التنمية على أنها ذلك التغيير المقصود الذي يستهدف أفضل استخدام ممكن للموارد المادية والبشرية لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين بإتاحة الفرص المتكافئة لقطاعات السكان التي تعاني من الحرمان في أن تنال نصيبها من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية. وقد أشار التعريف السابق الى أن التنمية تتم على مستويين قومي ومحلي، على أساس أن المجتمع المحلي جزء من المجتمع القومي وهدفها زيادة الدخل القومي بمعدل يفوق نمو السكان وبالتالي يؤدي الى توفير الخدمات.^٤

ب. التنمية بمعنى النمو المقصود:

ويعني أن التنمية تهدف الى نمو الفرد والجماعة والمجتمع بشكل كامل وشامل ومتوازن، أي أن التنمية هدفها الشمول والتكامل لتؤدي في نهاية الأمر الى النهوض بالمجتمع ككل متكامل ومتوازن بمعنى أنه لا يطغى جانب من جوانب التنمية على الجانب الآخر. ومن هنا فإن التنمية تنطوي على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني في المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية والاجتماعية. وهذا المفهوم يوضح الشمول للتنمية اهتمامها بكل

٤. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم

والثقافة، القاهرة، مصر، ص ١٨.

القطاعات والمشاركة الواسعة لكافة فئات سكان المجتمع في كل عمليات التنمية وهذا يكسبها أكبر قدر من الاستمرارية.^٥

ت. التنمية بمعنى الفعل الإنساني لمواجهة المشكلات:

وهو تعريف يركز على الفعل الإنساني المقصود من جانب الأفراد والذي يهدف الى إشباع حاجاتهم واستغلال الموارد المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة، ومن هذه التعريفات ما ينظر الى التنمية على أنها فعل اجتماعي واعي ومستمر، سواء من جانب الأفراد كأفراد أو التنظيمات المجتمعية كالشركات المساهمة أو القطاع العام بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من السيطرة على الواقع المكاني اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً بهدف تغييره لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.^٦

وقد عرفت التنمية أيضاً بأنها تعبئة الموارد وتوجيه الجهود من أجل توسيع خيارات الناس والمقصود بالخيارات الفرص المنتقاة في ميادين أساسية للحياة الإنسانية من أهمها الحصول على دخل أكبر وزيادة التعليم وزيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية، وإيجاد البيئة النظيفة، وتحقيق الحرية السياسية، وحماية حقوق الإنسان. والتنمية بهذا المفهوم تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يهدف الى زيادة الإنتاج ورفع معدلاته والتي يعبر عنها بالنتائج المحلي الإجمالي، والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية ولكن لا يمثل العنصر الوحيد فيها. وقد خرجت دراسات الأمم المتحدة للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٦ عن أوضاع التنمية بالتعريف القائل: أن عمليات التنمية هي التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة. أما المفهوم الاقتصادي والإداري للتنمية فيقول: أن التنمية الحقيقية للعبوب هي تلك التي تقوم على تطوير المركز للقدرات

٥. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). مرجع سابق، ص ٢٠.

٦. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). مرجع سابق، ص ٢١.

الخاصة والمهنية للفرد لأن البشر هم الثروة الحقيقية للشعوب. وهناك أيضاً التعريف المعرفي للتنمية والذي مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من أجل التنمية في هذا المجتمع، أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه.^٧

من التعريفات المختلفة أعلاه، يمكننا أن نعرف التنمية على أنها عملية ممنهجة متكاملة وشاملة ومرتبطة، يتعاون فيها كل الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع والدولة، لتحقيق التطور النمو والارتقاء بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية وكافة أنظمة المجتمع، والمحافظة على الموارد المتاحة، وتطويرها، والسعي لإعداد الأجيال والإمكانات للمستقبل من أجل حياة مستدامة ومستقرة تتحقق فيها الاكتفاء.

ثانياً: أهداف التنمية:

تلعب الأهداف حجر الزاوية في نجاح ما تصبو إليه المجتمعات بتجمعاتها وفئاتها من الأفراد لتحقيق البرامج المحددة الموضوعة، والتي تعتبر الأهداف ترجمة مختصرة وكاملة لما يتم توجيه الجهود الكاملة الى تحقيقه.

وتمثل أهداف التنمية نقاط وصول إستراتيجية تسعى إليها الدول والمجتمعات لتحقيقها والوصول الى غاياتها. وبما أن التنمية تعتبر عملية داخلية ذاتية، وعملية دينامية مستمرة ليست ثابتة أو جامدة، الى جانب أنها ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد

٧. سليمان، أزهار (٢٠١١). التعليم مؤشراً من مؤشرات التنمية، مجلة ديالي، العدد (٥٣)، القاهرة، مصر،

سلفاً، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها، لذا يجب أن يتم تحديد أهداف التنمية حيث تعتبر من الأمور الهامة، وذلك في محاولة للوصول الى هذه الأهداف وتحديدها.^٨

والأهداف هي:

١. استثمار وتنمية الموارد البشرية.
٢. تحسين مادي في حياة المجتمع.
٣. هدف تكاملي يقتضي التنسيق والشمول والتوازن والتفاعل بين كل الأجهزة المشاركة في عملية التنمية.^٩

ويمكن تقسيم الأهداف المراد تحقيقها إلى:

- أ. **أهداف تخطيطية:** تستهدف المساعدة في دراسة المجتمع لتحديد احتياجاته وموارده. والمساعدة في وضع سياسة عامة للإصلاح، وترتيب الاحتياجات المختلفة، حسب أفضليتها، ورسم سياسة للإصلاح موزعة بين مراحل زمنية، مع تحديد الأدوار الوظيفية لفئات المجتمع وهيئاته في خطة التنمية.
- ب. **أهداف تنسيقية:** تستهدف الأهداف التنظيمية المساعدة في تنسيق الجهود الأهلية في الإصلاح، والتنمية وظيفياً، وجغرافياً على مختلف المستويات، والمعاونة في التنسيق بين الجهود الحكومية، والإصلاح والتنمية والتنسيق، بين مختلف المستويات (حضرية وريفية أو قطاعية) ودعم سياسة تبادل المعلومات بين كافة الهيئات والقطاعات المتعلقة بعملية التنمية، حتى لا تتكرر الجهود المبدولة.

٨. العيسوي، إبراهيم (٢٠٠١). التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص ٤٤.

٩. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). مرجع سابق، ص ٣٤.

ت. **أهداف تدعيمية:** وتشير هذه الأهداف الى المساهمة في تدعيم الهيئات الأهلية، التي تخدم المجتمع، عن طريق الإعانات المالية والمساعدات الفنية، والمساهمة في رفع مستوى الخدمات الأهلية والحكومية في المجتمع، عن طريق تشجيع برامج التدريب والمؤتمرات، والبحوث والمطبوعات، وإنشاء نماذج من الخدمات كأمثلة يحتذى بها وغير ذلك من الوسائل.

ث. **أهداف مجتمعية:** وهذه الأهداف خاصة بالمجتمع ككل، وتستهدف تشجيع المواطنين والحكومة على التعاون المثمر والبناء لتحقيق الأهداف الموضوعية.^{١٠} من هنا يتضح أن عمليات التخطيط للتنمية تستدعي وضع أهداف محددة ممكنة التنفيذ وواسعة ومحددة لقياس نتائجها وذلك خلال مراحل التخطيط، ومن ثمّ مراحل تتبع النتائج لنرى مدى التقدم في عمليات التنمية في مجالاتها المختلفة.

ثالثاً: التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

التنمية في مفهومها العام تهدف الى الارتقاء بالنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتضمن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع السكان، وتشير التنمية الى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، وتشمل مجموعة من الإجراءات في مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية، والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية، والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والتعليم.^{١١}

١٠. شتا، علي (٢٠٠٨). هجرة العقول العربية والتخطيط لاستدامتها في الدول العربية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، ص ٤٥.

١١. ماجد، أحمد (٢٠١٦). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ٥.

كما تعني التنمية بالتوظيف الأمثل للموارد، والذي يعد عنصر أساس ورئيس في السياسة التنموية، كما يعتبر النمو أحد العناصر الأساسية للتنمية، لكنه لا يكفي بمفرده إذا لم يهدف إلى التطوير والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان.^{١٢}

وبلا شك تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي يشار إليها بالبنان في إنجاز عمليات التنمية في كافة مجالاتها وذلك منذ بداية تأسيسها إلى اليوم.

وشهدت دولة الإمارات وضع العديد من خطط التنمية التي شملت عدد من المجالات التي تدخل في صميم حياة الفرد والأسر، ومن ثم الأهداف للتنمية المستقبلية، وهو أحد نتائج تحقيق أهداف التنمية في مراحلها الأولية على مستويات احتياجات الفرد والمجتمع.

وعملت الدولة على ترتيب أولوياتها للتنمية في مختلف المستويات، حيث تم إعلان إنشاء الوزارات المختصة، والهيئات والمؤسسات، إلى جانب النظم التعليمية، والترفيهية، ووضع القوانين والتشريعات التي تسهم في توفير البيئة المناسبة للتنمية، ومشاركة كافة أفراد المجتمع في عمليات التنمية بكافة مستوياتها، وتحقيق أهدافها المنشودة.

وعملت دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع أهداف التنمية المستدامة في مقدمة أولوياتها، فأصدرت التشريعات والقوانين التي تساعد على ذلك، وعززت من اللجان والهيئات والمؤسسات التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية، ومتابعتها وتحقيق أعلى المؤشرات في مختلف ميادين التنمية والتي تعني مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية ٢٠٣٠، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠.

١٢. ماجد، أحمد (٢٠١٦). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وزيادة عالمية، مرجع سابق، ص ٦.

ومن أهم المؤسسات التي أنشأتها دولة الإمارات العربية المتحدة لمتابعة أهداف التنمية: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تشكلت بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء في يناير ٢٠١٧، وترأس اللجنة معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي ورئيسة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وتتولى الهيئة منصب نائب الرئيس الاتحادية للتنافسية والإحصاء وأمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، و(١٥) جهة حكومية على المستوى الاتحادي، ويتشارك جميعهم مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة.^{١٣}

وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والـ٣٤ عالمياً في تقرير التنمية البشرية ٢٠١٨ والصادر عن الأمم المتحدة، متقدمة بثمانية مراكز عن تصنيف العام ٢٠١٧م. وجاء هذا التقدم بعد تحسن في كل من بيانات مؤشرات التعليم التي تم تحديثها وإتاحتها للمنظمة الأممية بالتعاون بين الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة التربية والتعليم، وبيانات القوى العاملة التي تم تحديثها بفضل توحيد مسح القوى العاملة وتضافر الجهود بين الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الموارد البشرية والتوطين وكافة مراكز الإحصاء المحلية في الدولة.

وجاء في تقرير أصدرته الهيئة الاتحادية للتنافسية إن دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم باتت الرائدة في مجال التنمية البشرية بتصدرها المركز الأول عربياً في تقرير

١٣. نُظِر / الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أهداف التنمية المستدامة" زيارة الموقع الإلكتروني: <http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The->

National-Committee-on-SDGs.aspx تاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٢م.

التممية البشرية والمركز ٣٤ عالمياً من أصل ١٨٩ دولة يشملها التقرير، حيث إن هذا التقدم جاء بفضل السياسات الناجحة التي تنتهجها القيادة الرشيدة حيث كانت ولا تزال قائمة على تنمية الثروة البشرية في الدولة وتحقيق أعلى معدلات التطور والنمو في مجالات التعليم والصحة وجودة الحياة، بما ينسجم ورؤيتها ٢٠٢١ الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات.

وبيّن التقرير أسباب تقدم دولة الإمارات في مؤشرات التنمية خلال العام ٢٠١٨م، حيث أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل بحسب توجيهات القيادة الرشيدة باتخاذ خطوات جريئة لتحقيق رؤيتها وللانتقال إلى اقتصاد مستدام يعتمد على المعرفة، واستراتيجية تطوير واضحة للموارد البشرية وخطة بناء متكاملة للقدرات والمهارات الشبابية، وفق إيمان بأن الإنسان هو الهدف، كما تعمل الدولة على استمرار دعم المهارات والكفاءات الوطنية ليأخذوا مكانهم الطبيعي في قيادة مسيرة النهضة والتنمية الحالية لضمان مستقبل واعد ومستدام لأجيال المستقبل.^{١٤}

رابعاً: المرأة الإماراتية ودورها في التنمية:

لا شك أن دور المرأة في أي مجتمع دائماً يكون انعكاساً دقيقاً لحركة هذا المجتمع ونشاطه ومجموعة العادات والتقاليد والعادات السائدة فيه، وكذلك التحديات التي تواجهه، إلا أن المرأة في الإمارات لها خصوصية تختلف عما هو سائد في بعض المجتمعات لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تكون مرتبطة دائماً بالمعتقدات والعادات والتقاليد.^{١٥} حيث كان سكان الإمارات ينتمون إلى مجموعتين

١٤. نُظر/ الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (٢٠١٨)، تقرير بعنوان "أرقام الإمارات"، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ٣٤.

١٥ المزروعي، مريم سلطان (٢٠١٥). زايد وتعليم المرأة في ابوظبي، الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة، دار كتاب للنشر والتوزيع، ط(١)، الإمارات، ص ١٥

متميزتين: الأولى: البداوة التي تتسم حياتها بالترحال من بقعة إلى أخرى، ويعتمدون على رعي الأغنام، والثانية: الحضر ويتبعها السكان المستقرون وإن اختلفت انماط حياتهم، فمنهم المزارع وصائد السمك والغواص والتاجر والحرفي، وكل نمط له خصائصه الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد مكانة المرأة،^{١٦} وبالنظر لدور المرأة في الإمارات قبل الاتحاد المتمثل في مجموعة متكاملة من الأدوار مشتق من دورها كأم وربة منزل في النظام الأسري ودورها كمنتجة في النظام الاقتصادي، وفي ظل مستوى تعليمي وخدمات تعليمية متواضعة وقيم مستمدة من الدين الإسلامي والتقاليد العربية،^{١٧} فإن مشاركة المرأة الإماراتية في تلك الحقبة كان كبيراً وتحملت الكثير من المسؤوليات داخل وخارج المنزل، ومع بلورة الكيان الاتحادي بمؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي ظل التوجهات السياسية للدولة الاتحادية نحو تفعيل المرأة في عملية التنمية من جانب، وتعدد ميادين العمل والإنتاج من جانب آخر، سعت الحكومة الاتحادية إلى سن التشريعات والقوانين التي تتيح للمرأة المشاركة دون أن تشعر بأي تفرقة غير مبررة بينها وبين الرجل، وقد أفرد القانون الكثير من المواد من أجل توفير سبل الحماية والضمان المؤمن للمرأة في مواقع العمل، إضافة إلى التأكيد على أن العمل حق للمرأة كما هو حق للرجل، كما أن تشغيل المرأة قد نظم ببعض القيود التي راعى فيها المشرع اختلاف التكوين الطبيعي لدى المرأة، محاولاً التوفيق بين عمل المرأة وهو حق ثابت لها وبين دورها في الأسرة.^{١٨}

^{١٦} مركز الوثائق والبحوث (٢٠٠٤). زايد والمرأة، ط(١)، أبوظبي، الإمارات، ص ١٩.

^{١٧} عبد المتعال، نوال (٢٠١٧). المرأة الإماراتية بين الهوية والحداثة، المكتب العربي للمعارف، ط(١)، القاهرة، مصر، ص ٨٣.

^{١٨} مركز الوثائق والبحوث (٢٠٠٤). زايد والمرأة، مرجع سابق، ص ٢٩.

ومن هذا المنطلق فقد بذلت وزارة التربية والتعليم منذ قيامها عند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً جبارة لنشر التعليم بين النساء والتوسع فيه ليشمل كل المناطق وفتح الجامعات، كما حرصت الدولة على دعم الكوادر البشرية النسائية في مجال الدراسات العليا للحصول على درجة الدكتوراه في تخصصات مختلفة عن طريق زيادة المبعوثات للدراسة في الجامعات العربية والأجنبية.^{١٩}

لذا كانت ولا زالت المرأة الإماراتية هي أحد الركنين الرئيسيين اللذان قامت عليها مهمات التنمية في دولة الإمارات. ووقفت الى جانب الرجل لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع، وساهمت الى حدٍ كبير في تحقيقها، عبر الإشراف عليها مجتمعياً، أو في المجالات الحديثة التي تشمل التعليم بكافة أنواعه، والوظائف الحديثة المختلفة.

وحظيت المرأة الإماراتية بدعم ومساعدة فعلية ومساواة كاملة بينها وبين الرجل من جانب القيادة الرشيدة في دولة الإمارات، لذلك فقد تحقق في الإمارات التوازن بين الجنسين وأصبحت المرأة متواجدة في كل الوظائف الفنية والمهنية وفي كل القطاعات الحكومية والخاصة وأثبتت جدارتها في الدفع بمسيرة التنمية في البلاد إلى مستويات متقدمة، حيث تمتلك دولة الإمارات أساسيات ومرتكزات وبرامج تهدف إلى تمكين المرأة من خلال الدستور والقوانين السارية بالدولة والتي تؤكد على مبدئين، الأول هو: المساواة بين الرجل والمرأة كقاعدة عامة والمبدأ الثاني: مراعاة الطبيعة الفطرية للمرأة في بعض التشريعات، إلى جانب مصادقة الدولة على عدد من الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وحصلت الدولة على المرتبة الأولى عالمياً في "مؤشر احترام المرأة" الذي أصدره مجلس الأجنحة العالمي التابع

^{١٩}. الغفلي، حمدان محمد (٢٠١١). المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (العهد الجديد للمرأة الإماراتية)، دار النهضة العربية، ط (١)، القاهرة، مصر، ص ٨٨.

للمنتدى الاقتصادي العالمي في شهر إبريل من عام ٢٠١٤. وذلك يعد مؤشراً على حرص الحكومة في اتخاذ كافة التدابير لإتاحة الفرصة أمام المشاركة الفاعلة للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية.

حيث وصلت المرأة الإماراتية من هذا الدعم الحكومي إلى أعلى المناصب حيث تولت رئاسة المجلس الوطني الاتحادي بالإضافة إلى عضويته وتشكل المرأة في المجلس نسبة تبلغ حالياً ٢٠ % كما وصلت إلى مجلس الوزراء حيث تحتل المرأة ٩ مقاعد فيه وهي أيضاً تشغل مناصب مهمة في مختلف القطاعات فهي المهندسة والطبيبة والمحامية والدبلوماسية وتشكل نسبة ٦٦ % من الوظائف الحكومية ٣٠ % منها في مواقع اتخاذ القرار.^{٢١}

وتظهر قاعدة بيانات النوع الاجتماعي بالاتحاد النسائي العام مدى التقدم الذي أحرزته المرأة الإماراتية في مجالات مختلفة.. وعلى صعيد السلك الدبلوماسي تم تعيين ٦ سفيرات في بعثات الدولة في نيويورك وإسبانيا والدنمارك ولاتفيا والبرازيل وفنلندا بالإضافة إلى قنصل في الصين كما توجد امرأة واحدة بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى و ٣ سيدات بدرجة وزير مفوض و ٨ سيدات بدرجة مستشار و ٣٠ سيدة بدرجة سكرتير أول و ٦٢ سيدة بدرجة سكرتير ثاني و ٦١ سيدة بدرجة سكرتير ثالث و ٦٣ ملحق حيث يبلغ عدد الموظفين الدبلوماسيات في وزارة الخارجية والتعاون الدولي ٢٣٤ من إجمالي ٧٤١ موظف.^{٢٢}

^{٢٠}. نُظِر/ المركز الوطني للإحصاء (٢٠١٥). تقرير احصائي بمناسبة الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

^{٢١}. نُظِر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، وكالة أنباء الإمارات، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

^{٢٢}. نُظِر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، مرجع سابق.

كما تتواجد المرأة الإماراتية في سلك القضاء والنيابة العامة حيث توجد قاضيتان في المحكمة الابتدائية وقاضيتان في المحكمة العسكرية ووكيلتا نيابة بالإضافة إلى ١٧ مساعد وكيلة نيابة والمأذونة الشرعية. وفي مجال التعليم، فقد عملت المرأة الإماراتية على الاستفادة من فرص التعليم الواسعة التي وفرتها لها الدولة، فواصلت في مراحل التعليم المختلفة حتى حصلت على أعلى الدرجات، الى جانب عملها في التعليم في مختلف المراحل التعليمية حتى التعليم العالي في الجامعات والمؤسسات العليا، مما أهلها لتكون رائدة في مجال تربية الأجيال الجديدة، والعمل على رفع معدلات النمو والتنمية في التعليم، خاصة لدى النساء.^{٢٣}

وكما شهدت الحكومة الاتحادية الجديدة أكبر تغييرات هيكلية في تاريخها حيث تم إضافة العديد من الحقائق الجديدة، حيث تضمن التشكيل الجديد لحكومة دولة الإمارات ٢٩ وزيراً بينهم ٨ نساء بنسبة ٢٧ في المئة من مجموع الوزراء. وتعاملت الوزارات مع المحافظ الوزارية الجديدة كالتسامح، والسعادة، والشباب. وشغلت معالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعى منصب وزيرة دولة لشؤون الشباب منذ إعلان التشكيل الوزاري الجديد في فبراير ٢٠١٦، لتصبح وهي في عمر ٢٢ أصغر وزيرة في العالم، إضافة إلى أول سيدة في العالم العربي كرئيس للمجلس الوطني الاتحادي /البرلمان/.. فيما تعد الإمارات ثاني دولة على مستوى العالم تفرض قراراً في ٢٠١٢ يقضي بالزام تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والشركات الحكومية بالدولة، وفي مايو ٢٠١٥ اعتمد مجلس الوزراء قراراً بتشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" في جميع ميادين العمل، والمساهمة في دعم مكانة

٢٣. نُظِر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، مرجع سابق.

دولة الإمارات محلياً ودولياً. يهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات 2021.^{٢٤}

وفي تقرير خاص أصدرته الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، يمكن أن نقرأ مساهمة المرأة بأنها إيجابية للغاية وفي تصاعد مستمر في سوق العمل بشكل عام. (تقرير مسح القوة العاملة، ٢٠١٨م، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، الإمارات).

وفي التوزيع النسبي لقوة العمل حسب النوع والفئة العمرية في دولة الإمارات للعام ٢٠١٧م، كانت نسبة المرأة الإماراتية على النحو التالي:

الفئة العمرية من ٢٠ - ٢٤ سنة، شاركت بنسبة ١١,٣%

الفئة العمرية من ٢٥ - ٢٩ سنة، شاركت بنسبة ٢٣,٢%

الفئة العمرية من ٣٠ - ٣٤ سنة، شاركت بنسبة ٢٢,٦%

الفئة العمرية من ٣٥ - ٣٩ سنة، شاركت بنسبة ٢٠,٥%

الفئة العمرية من ٤٠ - ٤٤ سنة، شاركت بنسبة ١٢,٣%

ونلاحظ من التوزيع السابق والذي يمثل مقارنةً بمشاركة الرجل، نلاحظ أن مشاركة المرأة نسبتها كبيرة، مقارنةً وفي تصاعد مستمر خاصة للفئات الأصغر سناً مما يعكس انتشار التعليم وانخراط المرأة فيه مشاركةً منها في التنمية في الدولة.

٢٤. نُظِر/ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة: "المرأة الإماراتية"، زيارة الموقع الإلكتروني:

تاريخ: <https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women>

٢٠٢٢/١٢/١٥م.

وفي نسب توزيع المشاركة في قوة العمل حسب النوع والمستوى التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام ٢٠١٧م، جاءت النسبة على النحو التالي:

نسبة مشاركة المرأة بمستوى تعليمي: الابتدائي بنسبة ٤,٥%،

والمؤهل المرحلة الأولى من التعليم الثانوي بنسبة ١٠,٦%،

والمؤهل المرحلة الثانية من التعليم الثانوي بنسبة ٢٩,٧%،

والمؤهل التعليم ما بعد الثانوي غير العالي بنسبة ٤٨,٤%،

والمؤهل التعليم بدرجة البكالوريوس بنسبة ٦٨,٨%،

والمؤهلات التعليم العالي بنسبة ٨٥%.

ونلاحظ أيضاً ارتفاع المشاركة للمرأة المتعلمة، وبمختلف درجات التعليم الذي تلقتة، مما يعزز من دورها في سوق العمل بمختلف قطاعاته، وبمشاركتها في التنمية في الدولة.

وفي جدول التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النوع والفئة العمرية في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام ٢٠١٧م، جاءت نسبة مشاركة المرأة الإماراتية على النحو التالي:

الفئة العمرية من ٢٠ - ٢٤ سنة، شاركت بنسبة ٠,٠٨%

الفئة العمرية من ٢٥ - ٢٩ سنة، شاركت بنسبة ٢٢,٢%

الفئة العمرية من ٣٠ - ٣٤ سنة، شاركت بنسبة ٢٣,٨%

الفئة العمرية من ٣٥ - ٣٩ سنة، شاركت بنسبة ١٨,٩%

والفئة العمرية من ٤٥ - ٤٩ سنة، شاركت بنسبة ١٣,٧%

ونلاحظ من التوزيعات السابقة أن المرأة الإماراتية تتعدد مشاركتها في مسيرة التنمية في الدولة، وفق مختلف الفئات العمرية، حيث تبدأ المرأة مشاركتها في سوق العمل من سن ٢٠ سنة، وحتى سن ٥٥ سنة وأكثر، وبمختلف الدرجات العلمية التأهيلية.

خامساً: النتائج والمناقشة:

تبين خلال الدراسة النظرية للورقة البحثية هذه أن هناك عدد من النتائج التي يمكن استخلاصها، على النحو التالي:

١. في مفهوم التنمية بشكل عام:

- التنمية عملية متكاملة وشاملة، تقوم بها الدولة على مستوى التخطيط والتنفيذ والدعم المالي والإداري، ويشارك فيها كل أفراد المجتمع، ومؤسساته في القطاعين العام والخاص.

- التنمية عملية مستمرة تحتاج الى تطوير للبرامج ومشاركة على نطاق واسع، بحيث أن كل فرد في المجتمع يجب أن يشعر بحاجته الى تطوير نفسه وتنمية قدراته وإمكانياته الذاتية، والى أهمية تطوير إمكانيات المجتمع الذي يعيش فيه.

- التنمية الحقيقية تحتاج الى أهداف واضحة يتم وضعها من قبل المختصون، ومراجعتها باستمرار لتقييم النتائج وتقويم الإخفاقات.

- حققت دولة الإمارات نتائج متميزة على مؤشرات التنمية المستدامة وضعتها في المراتب الأولى للتنمية في العديد من المجالات.

٢. على مستوى التنمية في الإمارات:

- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً في مجال التنمية بشكل عام، خاصة على مستوى الموارد البشرية وذلك بحسن الاستفادة من الإمكانيات المادية المتوفرة، وتنويع مصادر دخل الدولة.

- تتبنى الدولة برامجاً طموحة للتنمية، وتعمل على ردها بمزيد من الخبرات والتطورات على مستوى المنهج والأسلوب والتنفيذ.

- يشارك مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى كافة الأفراد، وعلى قلة عدد السكان، مشاركة حقيقية في عمليات التنمية التي تتبناها الدولة، مما عمل على تحقيق نتائج ملموسة وفي وقت أقل.
- ارتفعت مؤشرات التنمية في الإمارات، وتصاعدت قياساتها بصورة عالية في مقاييس الأمم المتحدة العالمية نسبة لما تقوم به الدولة من جهود حقيقية وكبيرة.
- ٣. على مستوى مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية:
- عملت المرأة الإماراتية على المشاركة بقوة في عمليات التنمية التي انتظمت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ قيامها في العام ١٩٧٢م.
- تبنت المرأة الإماراتية عمليات التنمية بصورة فردية، حيث ساهمت أغلب النساء في ارتياد المدارس ومواصلة التعليم، مما جعلهن مؤهلات بقدر كبير للمشاركة جنباً الى جنب مع الرجل في عمليات التنمية في مختلف المجالات.
- المرأة الإماراتية استفادت من فرص التنمية في المجالات المختلفة، ووصلت الى درجات عليا على مستوى الكوادر الإدارية والتنمية، مما يمكنها من المساهمة بشكل حقيقي وكبير في التنمية.
- المرأة الإماراتية تبنت برامج التنمية، وبحكم تواصلها مع الأجيال الجديدة في البيت والعمل في المراكز والمؤسسات الخاصة برعاية الطفولة، ستكون عمليات نقل معرفة التنمية وتنمية المعرفة أسرع وأكبر، مما يسهم في تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية.
- تشارك المرأة الإماراتية في عمليات التنمية بمختلف فئاتها العمرية من سن مبكرة، وبمختلف درجات الاهدل العلمي المتخصص، والجامعي، وفوق الجامعي.
- تلعب المرأة الإماراتية دوراً مقدراً في التنمية يصل الى مشاركة الرجل بصورة كاملة في التنمية عبر إشرافها على الأجيال الجديدة في المنزل، وفي سوق العمل خارج المنزل.

المراجع والمصادر:

❖ الكتب:

- شريف، محمد (٢٠٠٣). التعليم والتنمية البشرية في اليابان وأوجه الاستفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، (٣٤)، دمياط، مصر.
- إمام، أحمد عزمي (٢٠١٣). التنمية البشرية والإبداع الإداري دراسة نظرية تطبيق عملي معاصر، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر.
- عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر.
- العيسوي، إبراهيم (٢٠٠١). التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- شتا، علي (٢٠٠٨). هجرة العقول العربية والتخطيط لاستدامتها في الدول العربية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر.
- ماجد، أحمد (٢٠١٦). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- المزروعى، مريم سلطان (٢٠١٥). زايد وتعليم المرأة في ابوظبي، الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة، دار كتاب للنشر والتوزيع، ط (١)، أبوظبي، الإمارات.
- مركز الوثائق والبحوث (٢٠٠٤). زايد والمرأة، ط(١)، أبوظبي، الإمارات.
- عبد المتعال، نوال (٢٠١٧). المرأة الإماراتية بين الهوية والحدثة، المكتب العربي للمعارف، ط (١)، القاهرة، مصر.

- الغفلي، حمدان محمد (٢٠١١). المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (العهد الجديد للمرأة الإماراتية)، دار النهضة العربية، ط (١). القاهرة، مصر.

❖ المجالات:

- سليمان، أزهار (٢٠١١). التعليم مؤشراً من مؤشرات التنمية، مجلة ديالي، العدد (٥٣)، القاهرة، مصر.

❖ التقارير الرسمية:

- نَظَر/ الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (٢٠١٨). تقرير بعنوان "أرقام الإمارات"، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- نَظَر/ المركز الوطني للإحصاء (٢٠١٥). تقرير احصائي بمناسبة الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- نَظَر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

❖ المواقع الإلكترونية:

- نَظَر/ الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة. "أهداف التنمية المستدامة" زيارة الموقع الإلكتروني: <http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The-National-Committee-on-SDGs.aspx> تاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٢ م.
- نَظَر/ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة: "المرأة الإماراتية"، زيارة الموقع الإلكتروني: <https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women> تاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٢ م.

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة دور المرأة الإماراتية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وقد تم فيها تحليل بيانات التقارير الرسمية المنشور من الجهات المحلية والعالمية والتي أتت لتسليط الضوء حول المرأة الإماراتية ودورها الفاعل في التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والدولي.

في هذه الورقة البحثية، تابعت عملية التنمية، من حيث مفهومها، وتعريفها، وأهدافها، والتخطيط لها، ومن ثم تناولت الورقة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومشاركة المرأة الإماراتية في التنمية وذلك في ظل توجهات الحكومة الإماراتية نحو تفعيل المرأة في عملية التنمية من جانب، وتعدد ميادين العمل والإنتاج من جانب آخر، وأخيراً تمت دراسة النتائج ومناقشتها.

وتبين خلال الدراسة النظرية للورقة البحثية هذه أن هناك عدد من النتائج ومن أبرزها؛ أن التنمية عملية متكاملة وشاملة، تقوم بها الدولة على مستوى التخطيط والتنفيذ والدعم المالي والإداري، ويشترك فيها كل أفراد المجتمع، ومؤسساته في القطاعين العام والخاص، هذا من جانب. ومن جانب آخر أظهرت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت تطوراً كبيراً في مجال التنمية بشكل عام، خاصة على مستوى الموارد البشرية وذلك بحسن الاستفادة من الإمكانيات المادية المتوفرة، وتنويع مصادر دخل الدولة. كما أشارت الدراسة إلى أن أفراد مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة يشاركون مشاركة حقيقية في عمليات التنمية التي تتبناها الدولة، مما عمل على تحقيق نتائج واضحة وملموسة وفي وقت أقل.

أما على مستوى مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية: فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة الإماراتية عملت على المشاركة بقوة في عمليات التنمية التي انتظمت دولة

الإمارات العربية المتحدة، منذ قيامها في العام ١٩٧٢م، تبنت المرأة الإماراتية عمليات التنمية بصورة فردية، حيث ساهمت أغلب النساء في ارتياد المدارس ومواصلة التعليم، مما جعلهن مؤهلات بقدر كبير للمشاركة جنباً الى جنب مع الرجل في عمليات التنمية في مختلف المجالات، شاركت المرأة الإماراتية في عمليات التنمية بمختلف فئاتها العمرية من سن مبكرة، وبمختلف درجات الـاهيل العلمي المتخصص، والجامعي، وفوق الجامعي، كذلك لعبت المرأة الإماراتية دوراً مقدراً في التنمية يصل الى مشاركة الرجل بصورة كاملة في التنمية عبر إشرافها على الأجيال الجديدة في المنزل، وفي سوق العمل خارج المنزل.

المقدمة:

تمثل التنمية الشاملة أبرز القضايا التي تشغل الدول والجماعات والهيئات ومنها الدول النامية، وهي قضية أصبحت بجوانبها المختلفة تحتل مكان الصدارة في اهتمامات ونشاطات الدول والهيئات الدولية وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبح مصطلح التنمية مرادفاً لرفع مستوى المعيشة واتخاذ الإجراءات الإيجابية والتدابير الاجتماعية والاقتصادية بغرض تحقيق التقدم والتغيير الاجتماعي، كما أصبحت معدلات التنمية في هذا المجال معيار لقياس تقدم الشعوب والمجتمعات المختلفة.^{٢٥}

وتستهدف كافة الدول في مختلف قارات العالم، التنمية باعتبارها المؤشر الحقيقي والرئيس لقياس مدى تقدم المجتمع كأفراد، والدولة كنظام مجتمعي متقدم، حيث تضع كل دولة خططها وأهدافها المتوقعة، ومجالات التنمية التي تسعى إليها، ومن ثم تبدأ عمليات التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، وقياس النتائج وقراءة المؤشرات المختلفة، وكل ذلك مما يسهم في تقدم المجتمع، أفراداً وجماعات، ويتم تحقيق الوفرة والرضا والتطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل ركنين رئيسيين في عمليات التنمية الشاملة.

وفي مؤشرات التنمية المستدامة في مختلف المجالات والحقول، تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً جيداً لهذه التنمية، حيث تطالعنا التقارير الصادرة عن الجهات الدولية مثل صناديق الأمم المتحدة، ومؤشرات النمو العربية والإقليمية بتحقيق الإمارات لمراتب تصنيفية متقدمة، مما يجعل تجربتها في التنمية مجالاً خصباً

٢٥. شريف، محمد (٢٠٠٣). التعليم والتنمية البشرية في اليابان وأوجه الاستفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، العدد (٣٤)، دمياط، مصر.

لدراستها والنظر في أسباب هذا النمو، ومدى انعكاسه على أفراد المجتمع، رجالاً ونساءً.

أولاً: تعريف التنمية:

يشير الواقع الى عدم وجود مفهوم أثار جدلاً ونقاشاً متناقضين أكثر من إثارة مفهوم التنمية، ولعل هذا الجدل والنقاش نتيجة اعتبار أن التنمية معيار نسبي لا يمكن وضع ضوابط موضوعية له، لذا كان تناول التنمية من زوايا متعددة تبعاً لتعدد أبحاث الباحثين في مجالات التنمية بكاملها. وبالطبع تتطلب التنمية بشكل عام تعاون كل الجهات لتحقيقها، وضرورة تكامل الجهود كافة لكي يحدث التغيير المنشود، ومواجهة الاحتياجات بمختلف أنواعها.^{٢٦}

ويعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التاريخية، بمعنى أن لهذا المفهوم بعداً تاريخياً من حيث تطوره، فلقد حظي مفهوم التنمية باهتمام الكثير من المفكرين، وخاصة منذ القرن التاسع عشر وما بعد ذلك، وهو يعتبر من المفاهيم شائعة الاستخدام لدى الكثيرين في مختلف شؤون الحياة.^{٢٧}

لذا كان تناول التنمية من زوايا متعددة تبعاً لتعدد أبحاث الباحثين في مجالات التنمية، ومن هذه التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية:

ث. التنمية بمعنى التغيير البنائي:

والتعريفات بهذا الشأن تؤكد أن عملية التنمية عملية مخططة تحوي مجموعة من الخطوات المرتبة والمنظمة بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

٢٦. إمام، أحمد عزمي (٢٠١٣). التنمية البشرية والإبداع الإداري دراسة نظرية تطبيق عملي معاصر،

المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر، ص ١٢.

٢٧. إمام، أحمد عزمي (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ١٣.

أفراد المجتمع مثل التعريف الذي ينظر الى مفهوم التنمية على أنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة متفق عليها وهي عملية تغير اجتماعي يؤدي حتماً الى تغير بنائي. كما تؤكد بعض التعريفات على أهمية العنصر البشري والمادي لتحقيق التنمية.

ومن هذه التعريفات يتم النظر الى التنمية على أنها ذلك التغيير المقصود الذي يستهدف أفضل استخدام ممكن للموارد المادية والبشرية لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين بإتاحة الفرص المتكافئة لقطاعات السكان التي تعاني من الحرمان في أن تنال نصيبها من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية. وقد أشار التعريف السابق الى أن التنمية تتم على مستويين قومي ومحلي، على أساس أن المجتمع المحلي جزء من المجتمع القومي وهدفها زيادة الدخل القومي بمعدل يفوق نمو السكان وبالتالي يؤدي الى توفير الخدمات.^{٢٨}

ج. التنمية بمعنى النمو المقصود:

ويعني أن التنمية تهدف الى نمو الفرد والجماعة والمجتمع بشكل كامل وشامل ومتوازن، أي أن التنمية هدفها الشمول والتكامل لتؤدي في نهاية الأمر الى النهوض بالمجتمع ككل متكامل ومتوازن بمعنى أنه لا يطغى جانب من جوانب التنمية على الجانب الآخر. ومن هنا فإن التنمية تنطوي على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني في المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية والاجتماعية. وهذا المفهوم يوضح الشمول للتنمية اهتمامها بكل

٢٨. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر، ص ١٨.

القطاعات والمشاركة الواسعة لكافة فئات سكان المجتمع في كل عمليات التنمية وهذا يكسبها أكبر قدر من الاستمرارية.^{٢٩}

ح. التنمية بمعنى الفعل الإنساني لمواجهة المشكلات:

وهو تعريف يركز على الفعل الإنساني المقصود من جانب الأفراد والذي يهدف الى إشباع حاجاتهم واستغلال الموارد المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة، ومن هذه التعريفات ما ينظر الى التنمية على أنها فعل اجتماعي واعي ومستمر، سواء من جانب الأفراد كأفراد أو التنظيمات المجتمعية كالشركات المساهمة أو القطاع العام بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من السيطرة على الواقع المكاني اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً بهدف تغييره لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.^{٣٠}

وقد عرفت التنمية أيضاً بأنها تعبئة الموارد وتوجيه الجهود من أجل توسيع خيارات الناس والمقصود بالخيارات الفرص المنتقاة في ميادين أساسية للحياة الإنسانية من أهمها الحصول على دخل أكبر وزيادة التعليم وزيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية، وإيجاد البيئة النظيفة، وتحقيق الحرية السياسية، وحماية حقوق الإنسان. والتنمية بهذا المفهوم تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يهدف الى زيادة الإنتاج ورفع معدلاته والتي يعبر عنها بالنتاج المحلي الإجمالي، والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية ولكن لا يمثل العنصر الوحيد فيها. وقد خرجت دراسات الأمم المتحدة للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٦ عن أوضاع التنمية بالتعريف القائل: أن عمليات التنمية هي التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة. أما المفهوم الاقتصادي والإداري للتنمية فيقول: أن التنمية الحقيقية للعبوب هي تلك التي تقوم على تطوير المركز للقدرات

٢٩. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). مرجع سابق، ص ٢٠.

٣٠. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). مرجع سابق، ص ٢١.

الخاصة والمهنية للفرد لأن البشر هم الثروة الحقيقية للشعوب. وهناك أيضاً التعريف المعرفي للتنمية والذي مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من أجل التنمية في هذا المجتمع، أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه.^{٣١}

من التعريفات المختلفة أعلاه، يمكننا أن نعرف التنمية على أنها عملية ممنهجة متكاملة وشاملة ومرتبطة، يتعاون فيها كل الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع والدولة، لتحقيق التطور النمو والارتقاء بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية وكافة أنظمة المجتمع، والمحافظة على الموارد المتاحة، وتطويرها، والسعي لإعداد الأجيال والإمكانات للمستقبل من أجل حياة مستدامة ومستقرة تتحقق فيها الاكتفاء.

ثانياً: أهداف التنمية:

تلعب الأهداف حجر الزاوية في نجاح ما تصبو إليه المجتمعات بتجمعاتها وفئاتها من الأفراد لتحقيق البرامج المحددة الموضوعة، والتي تعتبر الأهداف ترجمة مختصرة وكاملة لما يتم توجيه الجهود الكاملة الى تحقيقه.

وتمثل أهداف التنمية نقاط وصول إستراتيجية تسعى إليها الدول والمجتمعات لتحقيقها والوصول الى غاياتها. وبما أن التنمية تعتبر عملية داخلية ذاتية، وعملية دينامية مستمرة ليست ثابتة أو جامدة، الى جانب أنها ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد

٣١. سليمان، أزهار (٢٠١١). التعليم مؤشراً من مؤشرات التنمية، مجلة ديالي، العدد (٥٣)، القاهرة، مصر،

سلفاً، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها، لذا يجب أن يتم تحديد أهداف التنمية حيث تعتبر من الأمور الهامة، وذلك في محاولة للوصول الى هذه الأهداف وتحديدها.^{٣٢}

والأهداف هي:

٤. استثمار وتنمية الموارد البشرية.
٥. تحسين مادي في حياة المجتمع.
٦. هدف تكاملي يقتضي التنسيق والشمول والتوازن والتفاعل بين كل الأجهزة المشاركة في عملية التنمية.^{٣٣}

ويمكن تقسيم الأهداف المراد تحقيقها إلى:

- ج. **أهداف تخطيطية:** تستهدف المساعدة في دراسة المجتمع لتحديد احتياجاته وموارده. والمساعدة في وضع سياسة عامة للإصلاح، وترتيب الاحتياجات المختلفة، حسب أفضليتها، ورسم سياسة للإصلاح موزعة بين مراحل زمنية، مع تحديد الأدوار الوظيفية لفئات المجتمع وهيئاته في خطة التنمية.
- ح. **أهداف تنسيقية:** تستهدف الأهداف التنظيمية المساعدة في تنسيق الجهود الأهلية في الإصلاح، والتنمية وظيفياً، وجغرافياً على مختلف المستويات، والمعاونة في التنسيق بين الجهود الحكومية، والإصلاح والتنمية والتنسيق، بين مختلف المستويات (حضرية وريفية أو قطاعية) ودعم سياسة تبادل المعلومات بين كافة الهيئات والقطاعات المتعلقة بعملية التنمية، حتى لا تتكرر الجهود المبدولة.

٣٢. العيسوي، إبراهيم (٢٠٠١). التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص ٤٤.

٣٣. عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). مرجع سابق، ص ٣٤.

خ. **أهداف تدعيمية:** وتشير هذه الأهداف الى المساهمة في تدعيم الهيئات الأهلية، التي تخدم المجتمع، عن طريق الإعانات المالية والمساعدات الفنية، والمساهمة في رفع مستوى الخدمات الأهلية والحكومية في المجتمع، عن طريق تشجيع برامج التدريب والمؤتمرات، والبحوث والمطبوعات، وإنشاء نماذج من الخدمات كأمثلة يحتذى بها وغير ذلك من الوسائل.

د. **أهداف مجتمعية:** وهذه الأهداف خاصة بالمجتمع ككل، وتستهدف تشجيع المواطنين والحكومة على التعاون المثمر والبناء لتحقيق الأهداف الموضوعية.^{٣٤} من هنا يتضح أن عمليات التخطيط للتنمية تستدعي وضع أهداف محددة ممكنة التنفيذ وواسعة ومحددة لقياس نتائجها وذلك خلال مراحل التخطيط، ومن ثمّ مراحل تتبع النتائج لنرى مدى التقدم في عمليات التنمية في مجالاتها المختلفة.

ثالثاً: التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

التنمية في مفهومها العام تهدف الى الارتقاء بالنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتضمن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع السكان، وتشير التنمية الى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، وتشمل مجموعة من الإجراءات في مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية، والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية، والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والتعليم.^{٣٥}

٣٤. شتا، علي (٢٠٠٨). هجرة العقول العربية والتخطيط لاستدامتها في الدول العربية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، ص ٤٥.

٣٥. ماجد، أحمد (٢٠١٦). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ٥.

كما تعني التنمية بالتوظيف الأمثل للموارد، والذي يعد عنصر أساس ورئيس في السياسة التنموية، كما يعتبر النمو أحد العناصر الأساسية للتنمية، لكنه لا يكفي بمفرده إذا لم يهدف إلى التطوير والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان.^{٣٦}

وبلا شك تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي يشار إليها بالبنان في إنجاز عمليات التنمية في كافة مجالاتها وذلك منذ بداية تأسيسها إلى اليوم.

وشهدت دولة الإمارات وضع العديد من خطط التنمية التي شملت عدد من المجالات التي تدخل في صميم حياة الفرد والأسر، ومن ثم الأهداف للتنمية المستقبلية، وهو أحد نتائج تحقيق أهداف التنمية في مراحلها الأولية على مستويات احتياجات الفرد والمجتمع.

وعملت الدولة على ترتيب أولوياتها للتنمية في مختلف المستويات، حيث تم إعلان إنشاء الوزارات المختصة، والهيئات والمؤسسات، إلى جانب النظم التعليمية، والترفيهية، ووضع القوانين والتشريعات التي تسهم في توفير البيئة المناسبة للتنمية، ومشاركة كافة أفراد المجتمع في عمليات التنمية بكافة مستوياتها، وتحقيق أهدافها المنشودة.

وعملت دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع أهداف التنمية المستدامة في مقدمة أولوياتها، فأصدرت التشريعات والقوانين التي تساعد على ذلك، وعززت من اللجان والهيئات والمؤسسات التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية، ومتابعتها وتحقيق أعلى المؤشرات في مختلف ميادين التنمية والتي تعني مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية ٢٠٣٠، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٦. ماجد، أحمد (٢٠١٦). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وزيادة عالمية، مرجع سابق، ص ٦.

ومن أهم المؤسسات التي أنشأتها دولة الإمارات العربية المتحدة لمتابعة أهداف التنمية: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تشكلت بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء في يناير ٢٠١٧، وترأس اللجنة معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي ورئيسة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وتتولى الهيئة منصب نائب الرئيس الاتحادية للتنافسية والإحصاء وأمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، و(١٥) جهة حكومية على المستوى الاتحادي، ويتشارك جميعهم مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة.^{٣٧}

وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والـ٣٤ عالمياً في تقرير التنمية البشرية ٢٠١٨ والصادر عن الأمم المتحدة، متقدمة بثمانية مراكز عن تصنيف العام ٢٠١٧م. وجاء هذا التقدم بعد تحسن في كل من بيانات مؤشرات التعليم التي تم تحديثها وإتاحتها للمنظمة الأممية بالتعاون بين الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة التربية والتعليم، وبيانات القوى العاملة التي تم تحديثها بفضل توحيد مسح القوى العاملة وتضافر الجهود بين الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الموارد البشرية والتوطين وكافة مراكز الإحصاء المحلية في الدولة.

وجاء في تقرير أصدرته الهيئة الاتحادية للتنافسية إن دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم باتت الرائدة في مجال التنمية البشرية بتصدرها المركز الأول عربياً في تقرير

٣٧. نُظر / الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أهداف التنمية المستدامة" زيارة الموقع الإلكتروني: <http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The->

National-Committee-on-SDGs.aspx تاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٢م.

التنمية البشرية والمركز ٣٤ عالمياً من أصل ١٨٩ دولة يشملها التقرير، حيث إن هذا التقدم جاء بفضل السياسات الناجحة التي تنتهجها القيادة الرشيدة حيث كانت ولا تزال قائمة على تنمية الثروة البشرية في الدولة وتحقيق أعلى معدلات التطور والنمو في مجالات التعليم والصحة وجودة الحياة، بما ينسجم ورؤيتها ٢٠٢١ الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات.

وبيّن التقرير أسباب تقدم دولة الإمارات في مؤشرات التنمية خلال العام ٢٠١٨م، حيث أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل بحسب توجيهات القيادة الرشيدة باتخاذ خطوات جريئة لتحقيق رؤيتها وللانتقال إلى اقتصاد مستدام يعتمد على المعرفة، واستراتيجية تطوير واضحة للموارد البشرية وخطة بناء متكاملة للقدرات والمهارات الشبابية، وفق إيمان بأن الإنسان هو الهدف، كما تعمل الدولة على استمرار دعم المهارات والكفاءات الوطنية ليأخذوا مكانهم الطبيعي في قيادة مسيرة النهضة والتنمية الحالية لضمان مستقبل واعد ومستدام لأجيال المستقبل.^{٣٨}

رابعاً: المرأة الإماراتية ودورها في التنمية:

لا شك أن دور المرأة في أي مجتمع دائماً يكون انعكاساً دقيقاً لحركة هذا المجتمع ونشاطه ومجموعة العادات والتقاليد والعادات السائدة فيه، وكذلك التحديات التي تواجهه، إلا أن المرأة في الإمارات لها خصوصية تختلف عما هو سائد في بعض المجتمعات لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تكون مرتبطة دائماً بالمعتقدات والعادات والتقاليد.^{٣٩} حيث كان سكان الإمارات ينتمون إلى مجموعتين

٣٨. نُظِر/ الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (٢٠١٨)، تقرير بعنوان "أرقام الإمارات"، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ٣٤.

٣٩ المزروعي، مريم سلطان (٢٠١٥). زايد وتعليم المرأة في ابوظبي، الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة، دار كتاب للنشر والتوزيع، ط(١)، الإمارات، ص ١٥

متميزتين: الأولى: البداوة التي تتسم حياتها بالترحال من بقعة إلى أخرى، ويعتمدون على رعي الأغنام، والثانية: الحضر ويتبعها السكان المستقرون وإن اختلفت أنماط حياتهم، فمنهم المزارع وصائد السمك والغواص والتاجر والحرفي، وكل نمط له خصائصه الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد مكانة المرأة،^{٤٠} وبالنظر لدور المرأة في الإمارات قبل الاتحاد المتمثل في مجموعة متكاملة من الأدوار مشتق من دورها كأم وربة منزل في النظام الأسري ودورها كمنتجة في النظام الاقتصادي، وفي ظل مستوى تعليمي وخدمات تعليمية متواضعة وقيم مستمدة من الدين الإسلامي والتقاليد العربية،^{٤١} فإن مشاركة المرأة الإماراتية في تلك الحقبة كان كبيراً وتحملت الكثير من المسؤوليات داخل وخارج المنزل، ومع بلورة الكيان الاتحادي بمؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي ظل التوجهات السياسية للدولة الاتحادية نحو تفعيل المرأة في عملية التنمية من جانب، وتعدد ميادين العمل والإنتاج من جانب آخر، سعت الحكومة الاتحادية إلى سن التشريعات والقوانين التي تتيح للمرأة المشاركة دون أن تشعر بأي تفرقة غير مبررة بينها وبين الرجل، وقد أفرد القانون الكثير من المواد من أجل توفير سبل الحماية والضمان المؤمن للمرأة في مواقع العمل، إضافة إلى التأكيد على أن العمل حق للمرأة كما هو حق للرجل، كما أن تشغيل المرأة قد نظم ببعض القيود التي راعى فيها المشرع اختلاف التكوين الطبيعي لدى المرأة، محاولاً التوفيق بين عمل المرأة وهو حق ثابت لها وبين دورها في الأسرة.^{٤٢}

^{٤٠} مركز الوثائق والبحوث (٢٠٠٤). زايد والمرأة، ط(١)، أبوظبي، الإمارات، ص ١٩.

^{٤١} عبد المتعال، نوال (٢٠١٧). المرأة الإماراتية بين الهوية والحدأة، المكتب العربي للمعارف، ط(١)، القاهرة، مصر، ص ٨٣.

^{٤٢} مركز الوثائق والبحوث (٢٠٠٤). زايد والمرأة، مرجع سابق، ص ٢٩.

ومن هذا المنطلق فقد بذلت وزارة التربية والتعليم منذ قيامها عند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً جبارة لنشر التعليم بين النساء والتوسع فيه ليشمل كل المناطق وفتح الجامعات، كما حرصت الدولة على دعم الكوادر البشرية النسائية في مجال الدراسات العليا للحصول على درجة الدكتوراه في تخصصات مختلفة عن طريق زيادة المبعوثات للدراسة في الجامعات العربية والأجنبية.^{٤٣}

لذا كانت ولا زالت المرأة الإماراتية هي أحد الركنين الرئيسيين اللذان قامت عليها مهمات التنمية في دولة الإمارات. ووقفت الى جانب الرجل لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع، وساهمت الى حدٍ كبير في تحقيقها، عبر الإشراف عليها مجتمعياً، أو في المجالات الحديثة التي تشمل التعليم بكافة أنواعه، والوظائف الحديثة المختلفة.

وحظيت المرأة الإماراتية بدعم ومساعدة فعلية ومساواة كاملة بينها وبين الرجل من جانب القيادة الرشيدة في دولة الإمارات، لذلك فقد تحقق في الإمارات التوازن بين الجنسين وأصبحت المرأة متواجدة في كل الوظائف الفنية والمهنية وفي كل القطاعات الحكومية والخاصة وأثبتت جدارتها في الدفع بمسيرة التنمية في البلاد إلى مستويات متقدمة، حيث تمتلك دولة الإمارات أساسيات ومرتكزات وبرامج تهدف إلى تمكين المرأة من خلال الدستور والقوانين السارية بالدولة والتي تؤكد على مبدئين، الأول هو: المساواة بين الرجل والمرأة كقاعدة عامة والمبدأ الثاني: مراعاة الطبيعة الفطرية للمرأة في بعض التشريعات، إلى جانب مصادقة الدولة على عدد من الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وحصلت الدولة على المرتبة الأولى عالمياً في "مؤشر احترام المرأة" الذي أصدره مجلس الأجنحة العالمي التابع

^{٤٣}. الغفلي، حمدان محمد (٢٠١١). المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (العهد الجديد للمرأة الإماراتية)، دار النهضة العربية، ط (١)، القاهرة، مصر، ص ٨٨.

للمنتدى الاقتصادي العالمي في شهر إبريل من عام ٢٠١٤.^{٤٤} وذلك يعد مؤشراً على حرص الحكومة في اتخاذ كافة التدابير لإتاحة الفرصة أمام المشاركة الفاعلة للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية.

حيث وصلت المرأة الإماراتية من هذا الدعم الحكومي إلى أعلى المناصب حيث تولت رئاسة المجلس الوطني الاتحادي بالإضافة إلى عضويته وتشكل المرأة في المجلس نسبة تبلغ حالياً ٢٠ % كما وصلت إلى مجلس الوزراء حيث تحتل المرأة ٩ مقاعد فيه وهي أيضاً تشغل مناصب مهمة في مختلف القطاعات فهي المهندسة والطبيبة والمحامية والدبلوماسية وتشكل نسبة ٦٦ % من الوظائف الحكومية ٣٠ % منها في مواقع اتخاذ القرار.^{٤٥}

وتظهر قاعدة بيانات النوع الاجتماعي بالاتحاد النسائي العام مدى التقدم الذي أحرزته المرأة الإماراتية في مجالات مختلفة.. وعلى صعيد السلك الدبلوماسي تم تعيين ٦ سفيرات في بعثات الدولة في نيويورك وإسبانيا والدنمارك ولاتفيا والبرازيل وفنلندا بالإضافة إلى قنصل في الصين كما توجد امرأة واحدة بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى و ٣ سيدات بدرجة وزير مفوض و ٨ سيدات بدرجة مستشار و ٣٠ سيدة بدرجة سكرتير أول و ٦٢ سيدة بدرجة سكرتير ثاني و ٦١ سيدة بدرجة سكرتير ثالث و ٦٣ ملحق حيث يبلغ عدد الموظفات الدبلوماسيات في وزارة الخارجية والتعاون الدولي ٢٣٤ من إجمالي ٧٤١ موظف.^{٤٦}

^{٤٤}. نُظِر/ المركز الوطني للإحصاء (٢٠١٥). تقرير احصائي بمناسبة الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

^{٤٥}. نُظِر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، وكالة أنباء الإمارات، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

^{٤٦}. نُظِر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، مرجع سابق.

كما تتواجد المرأة الإماراتية في سلك القضاء والنيابة العامة حيث توجد قاضيتان في المحكمة الابتدائية وقاضيتان في المحكمة العسكرية ووكيلتا نيابة بالإضافة إلى ١٧ مساعد وكيلة نيابة والمأذونة الشرعية. وفي مجال التعليم، فقد عملت المرأة الإماراتية على الاستفادة من فرص التعليم الواسعة التي وفرتها لها الدولة، فواصلت في مراحل التعليم المختلفة حتى حصلت على أعلى الدرجات، الى جانب عملها في التعليم في مختلف المراحل التعليمية حتى التعليم العالي في الجامعات والمؤسسات العليا، مما أهلها لتكون رائدة في مجال تربية الأجيال الجديدة، والعمل على رفع معدلات النمو والتنمية في التعليم، خاصة لدى النساء.^{٤٧}

وكما شهدت الحكومة الاتحادية الجديدة أكبر تغييرات هيكلية في تاريخها حيث تم إضافة العديد من الحقائق الجديدة، حيث تضمن التشكيل الجديد لحكومة دولة الإمارات ٢٩ وزيراً بينهم ٨ نساء بنسبة ٢٧ في المئة من مجموع الوزراء. وتتعامل الوزيرات مع المحافظ الوزارية الجديدة كالتسامح، والسعادة، والشباب. وشغلت معالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعى منصب وزيرة دولة لشؤون الشباب منذ إعلان التشكيل الوزاري الجديد في فبراير ٢٠١٦، لتصبح وهي في عمر ٢٢ أصغر وزيرة في العالم، إضافة إلى أول سيدة في العالم العربي كرئيس للمجلس الوطني الاتحادي /البرلمان/.. فيما تعد الإمارات ثاني دولة على مستوى العالم تفرض قراراً في ٢٠١٢ يقضي بالزام تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والشركات الحكومية بالدولة، وفي مايو ٢٠١٥ اعتمد مجلس الوزراء قراراً بتشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" في جميع ميادين العمل، والمساهمة في دعم مكانة

٤٧. نُظِر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، مرجع سابق.

دولة الإمارات محلياً ودولياً. يهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات 2021.^{٤٨}

وفي تقرير خاص أصدرته الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، يمكن أن نقرأ مساهمة المرأة بأنها إيجابية للغاية وفي تصاعد مستمر في سوق العمل بشكل عام. (تقرير مسح القوة العاملة، ٢٠١٨م، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، الإمارات).

وفي التوزيع النسبي لقوة العمل حسب النوع والفئة العمرية في دولة الإمارات للعام ٢٠١٧م، كانت نسبة المرأة الإماراتية على النحو التالي:

الفئة العمرية من ٢٠ - ٢٤ سنة، شاركت بنسبة ١١,٣%

الفئة العمرية من ٢٥ - ٢٩ سنة، شاركت بنسبة ٢٣,٢%

الفئة العمرية من ٣٠ - ٣٤ سنة، شاركت بنسبة ٢٢,٦%

الفئة العمرية من ٣٥ - ٣٩ سنة، شاركت بنسبة ٢٠,٥%

الفئة العمرية من ٤٠ - ٤٤ سنة، شاركت بنسبة ١٢,٣%

ونلاحظ من التوزيع السابق والذي يمثل مقارنةً بمشاركة الرجل، نلاحظ أن مشاركة المرأة نسبتها كبيرة، مقارنةً وفي تصاعد مستمر خاصة للفئات الأصغر سناً مما يعكس انتشار التعليم وانخراط المرأة فيه مشاركةً منها في التنمية في الدولة.

٤٨. نُظِر/ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة: "المرأة الإماراتية"، زيارة الموقع الإلكتروني: <https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women> تاريخ:

وفي نسب توزيع المشاركة في قوة العمل حسب النوع والمستوى التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام ٢٠١٧م، جاءت النسبة على النحو التالي:

نسبة مشاركة المرأة بمستوى تعليمي: الابتدائي بنسبة ٤,٥%،

والمؤهل المرحلة الأولى من التعليم الثانوي بنسبة ١٠,٦%،

والمؤهل المرحلة الثانية من التعليم الثانوي بنسبة ٢٩,٧%،

والمؤهل التعليم ما بعد الثانوي غير العالي بنسبة ٤٨,٤%،

والمؤهل التعليم بدرجة البكالوريوس بنسبة ٦٨,٨%،

والمؤهلات التعليم العالي بنسبة ٨٥%.

ونلاحظ أيضاً ارتفاع المشاركة للمرأة المتعلمة، وبمختلف درجات التعليم الذي تلقتة، مما يعزز من دورها في سوق العمل بمختلف قطاعاته، وبمشاركتها في التنمية في الدولة.

وفي جدول التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النوع والفئة العمرية في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام ٢٠١٧م، جاءت نسبة مشاركة المرأة الإماراتية على النحو التالي:

الفئة العمرية من ٢٠ - ٢٤ سنة، شاركت بنسبة ٠,٠٨%

الفئة العمرية من ٢٥ - ٢٩ سنة، شاركت بنسبة ٢٢,٢%

الفئة العمرية من ٣٠ - ٣٤ سنة، شاركت بنسبة ٢٣,٨%

الفئة العمرية من ٣٥ - ٣٩ سنة، شاركت بنسبة ١٨,٩%

والفئة العمرية من ٤٥ - ٤٩ سنة، شاركت بنسبة ١٣,٧%

ونلاحظ من التوزيعات السابقة أن المرأة الإماراتية تتعدد مشاركتها في مسيرة التنمية في الدولة، وفق مختلف الفئات العمرية، حيث تبدأ المرأة مشاركتها في سوق العمل من سن ٢٠ سنة، وحتى سن ٥٥ سنة وأكثر، وبمختلف الدرجات العلمية التأهيلية.

خامساً: النتائج والمناقشة:

تبين خلال الدراسة النظرية للورقة البحثية هذه أن هناك عدد من النتائج التي يمكن استخلاصها، على النحو التالي:

٤. في مفهوم التنمية بشكل عام:

- التنمية عملية متكاملة وشاملة، تقوم بها الدولة على مستوى التخطيط والتنفيذ والدعم المالي والإداري، ويشارك فيها كل أفراد المجتمع، ومؤسساته في القطاعين العام والخاص.

- التنمية عملية مستمرة تحتاج الى تطوير للبرامج ومشاركة على نطاق واسع، بحيث أن كل فرد في المجتمع يجب أن يشعر بحاجته الى تطوير نفسه وتنمية قدراته وإمكانياته الذاتية، والى أهمية تطوير إمكانيات المجتمع الذي يعيش فيه.

- التنمية الحقيقية تحتاج الى أهداف واضحة يتم وضعها من قبل المختصون، ومراجعتها باستمرار لتقييم النتائج وتقويم الإخفاقات.

- حققت دولة الإمارات نتائج متميزة على مؤشرات التنمية المستدامة وضعتها في المراتب الأولى للتنمية في العديد من المجالات.

٥. على مستوى التنمية في الإمارات:

- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً في مجال التنمية بشكل عام، خاصة على مستوى الموارد البشرية وذلك بحسن الاستفادة من الإمكانيات المادية المتوفرة، وتنويع مصادر دخل الدولة.

- تتبنى الدولة برامجاً طموحة للتنمية، وتعمل على ردها بمزيد من الخبرات والتطورات على مستوى المنهج والأسلوب والتنفيذ.

- يشارك مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى كافة الأفراد، وعلى قلة عدد السكان، مشاركة حقيقية في عمليات التنمية التي تتبناها الدولة، مما عمل على تحقيق نتائج ملموسة وفي وقت أقل.
- ارتفعت مؤشرات التنمية في الإمارات، وتصاعدت قياساتها بصورة عالية في مقاييس الأمم المتحدة العالمية نسبة لما تقوم به الدولة من جهود حقيقية وكبيرة.
- ٦. **على مستوى مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية:**
- عملت المرأة الإماراتية على المشاركة بقوة في عمليات التنمية التي انتظمت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ قيامها في العام ١٩٧٢م.
- تبنت المرأة الإماراتية عمليات التنمية بصورة فردية، حيث ساهمت أغلب النساء في ارتياد المدارس ومواصلة التعليم، مما جعلهن مؤهلات بقدر كبير للمشاركة جنباً الى جنب مع الرجل في عمليات التنمية في مختلف المجالات.
- المرأة الإماراتية استفادت من فرص التنمية في المجالات المختلفة، ووصلت الى درجات عليا على مستوى الكوادر الإدارية والتنمية، مما يمكنها من المساهمة بشكل حقيقي وكبير في التنمية.
- المرأة الإماراتية تبنت برامج التنمية، وبحكم تواصلها مع الأجيال الجديدة في البيت والعمل في المراكز والمؤسسات الخاصة برعاية الطفولة، ستكون عمليات نقل معرفة التنمية وتنمية المعرفة أسرع وأكبر، مما يسهم في تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية.
- تشارك المرأة الإماراتية في عمليات التنمية بمختلف فئاتها العمرية من سن مبكرة، وبمختلف درجات الاهدل العلمي المتخصص، والجامعي، وفوق الجامعي.
- تلعب المرأة الإماراتية دوراً مقدراً في التنمية يصل الى مشاركة الرجل بصورة كاملة في التنمية عبر إشرافها على الأجيال الجديدة في المنزل، وفي سوق العمل خارج المنزل.

المراجع والمصادر:

❖ الكتب:

- شريف، محمد (٢٠٠٣). التعليم والتنمية البشرية في اليابان وأوجه الاستفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، (٣٤)، دمياط، مصر.
- إمام، أحمد عزمي (٢٠١٣). التنمية البشرية والإبداع الإداري دراسة نظرية تطبيق عملي معاصر، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر.
- عيسى، إيهاب. عامر، طارق (٢٠١٦). التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر.
- العيسوي، إبراهيم (٢٠٠١). التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- شتا، علي (٢٠٠٨). هجرة العقول العربية والتخطيط لاستدامتها في الدول العربية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر.
- ماجد، أحمد (٢٠١٦). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- المزروعي، مريم سلطان (٢٠١٥). زايد وتعليم المرأة في أبوظبي، الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة، دار كتاب للنشر والتوزيع، ط (١)، أبوظبي، الإمارات.
- مركز الوثائق والبحوث (٢٠٠٤). زايد والمرأة، ط (١)، أبوظبي، الإمارات.
- عبد المتعال، نوال (٢٠١٧). المرأة الإماراتية بين الهوية والحدثة، المكتب العربي للمعارف، ط (١)، القاهرة، مصر.

- الغفلي، حمدان محمد (٢٠١١). المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (العهد الجديد للمرأة الإماراتية)، دار النهضة العربية، ط (١). القاهرة، مصر.

❖ المجالات:

- سليمان، أزهار (٢٠١١). التعليم مؤشراً من مؤشرات التنمية، مجلة ديالي، العدد (٥٣)، القاهرة، مصر.

❖ التقارير الرسمية:

- نَظَر/ الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (٢٠١٨). تقرير بعنوان "أرقام الإمارات"، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- نَظَر/ المركز الوطني للإحصاء (٢٠١٥). تقرير احصائي بمناسبة الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- نَظَر/ وكالة أنباء الإمارات (٢٠١٨). تقرير بعنوان: "المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة"، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

❖ المواقع الإلكترونية:

- نَظَر/ الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة. "أهداف التنمية المستدامة" زيارة الموقع الإلكتروني: <http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The-National-Committee-on-SDGs.aspx> تاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٢ م.
- نَظَر/ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة: "المرأة الإماراتية"، زيارة الموقع الإلكتروني: <https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women> تاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٢ م.